المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الفكر السياسي للكواكبي والنأييني في معالجة الاستبداد السياسي
اسم الكاتب: م.د. جواد كاظم محسن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2297
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 07:34 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الفكر السياسي للكواكبي والنأييني في معالجة الاستبداد السياسي

م.د. جواد كاظم محسن(*)

المقدمة:

شكلت شخصية الكواكبي وشخصية الشيخ النأييني نفطة مضيئة في عصر النهصة الذي اصاب العالم الاسلامي في بداية القرن العشرين وأواخر القرن التاسع عشر، ففي الذي سيطر الاستبداد السياسي على الحياة السياسية في ذلك الوقت كانت بعض الشخصيات الفكرية والدينية تحاول محاربة صور هذا الاستبداد ومعالجة انظمة الحكم عبر آليات الدستور والمجالس التمثيلية المنتخبة لإعادة المظاهر الديمقراطية إلى الأنظمة الاستبداية.

فالكواكبي وهو شخصية فكرية ودينية استلهمت مبادئ العدل والمساواة في أفكاره السياسية والاجتماعية لتحقيق الحكم السياسي المتنور وتحقيق الإصلاح السياسي والاجتماعي والديني والأخذ بالأمة الإسلامية إلى مدارج الترقي والنهوض، وكانت آثاره الفكرية الاكثر شهرة هما كتاب أم القرى وطبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد اللذين كتبهما في سبيل إصلاح آليات الحكم وتنقيته من الاستبداد السياسي وتحقيق المشاركة الشعبية وتمثيل الشعوب الإسلامية وكانت طروحات الكواكبي السياسية والفكرية تتسم بالواقعية والشمولية لانه انطلق من الواقع السياسي والاجتماعي للأمة وحاول فرض الحلول والمعالجات الضرورية لتحقيق حياة سياسية واجتماعية عادلة عبر نظرية سياسية واجتماعية تنهض بواقع العرب والمسلمين بعد التقدم الاوروبي في الأنظمة السياسية والاجتماعية . أما شخصية الشيخ محمد حسين النأييني فكانت شخصية فقهية وصلت إلى ارفع المراتب الفقهية والاصولية في النجف وكان مجتهداً كبيراً وأستاذاً عظيماً فكان أهم كتبه الفكرية التي عالجت ظهور الاستبداد السياسي هو

(*)الجامعة المستنصرية–كلية العلوم السياسية.

كتاب "تنبيه الأمة وتنزيه الملة" الذي أعتبر من قبل الكثيرين اول مساهمة جادة في حقل الفقه السياسي الإسلامي حاول تأصيل مفاهيم الحرية والمشاركة السياسية والتمثيل السياسي والنيابي عبر المشروطة أو الدستورية ووضع دستور شامل يقيد السلطات والحاكم ويعطي مساحة اكبر لدور الشعب في الاصلاحات السياسية والاجتماعية كما ان الشيخ النأييني شرح وظيفة المسلمين السياسية في عصر الغيبة واعطى اركان الحكم الدستوري وبيان احكام النواب ووظائفهم وطرح الشيخ النأييني طرق سياسية وشرعية لمكافحة الاستبداد السياسي وصوره، كما إن مساهمته اعتبرت تجديداً في التأصيل الفقهي لمسائل الدستور والدستورية بعد غياب قرون عديدة للفقه السياسي والدستوري.

وانطلق فرضية هذا البحث من مقولة "إن مساهمة الشيخ الكواكبي والشيخ النأييني اعتبرت محاولة فكرية وفقهية جادة في محاربة الاستبداد السياسي ووضع الحلول والمعالجات الجذرية له".

المبحث الأول: المتبنيات الفكرية للشيخ الكواكبي في معالجة الاستبداد الفكري

نتناول في هذا المبحث التكوين الفكري والسيرة الذاتية للشيخ الكواكبي ومدى تأثير البيئة الاجتماعية والسياسية على آرائه الفكرية والسياسية باعتبار المؤلف ابن بيئته.

المطلب الأول: السيرة الذاتية والملامح الشخصية للشيخ الكواكبي:

ولد عبد الرحمن الكواكبي في عام ١٨٥٤ لأسرة عريقة وقديمة في حلب وكان والدهخ الشيخ احمد مسعود الكواكبي أميناً للفتوى في مدينة حلب ومدرساً في مسجدها وفي المدرسة الكواكبية[١].

أما أمه فهي عفيفة بنت مسعود النقيب مفتي انطاكية، وفي ضوء هذا الأصل العلمي المرموق فتح للكواتكبي آفاق علمية وسبل واسعة للمعرفة. أتقن الكواكبي اللغة

[١] د. سامي دهان، الكواكبي رجل الاصلاح، دار الاضواء، بيروت، ط١، ١٩٧٥، ص١٢.

العربية والتركية والفارسية وألمَّ باللغة الفرنسية وأخذ يطالع كتب الفكر والفلسفة والتاريخ وأظهر عناية بالعلوم الانسانية والدينية[٢].

وقد سيطر على مراحل شبابه الأولى اهتمامه بالسياسة فكان ان اتخذ مجلساً للتداول في شؤون البلاد ودخل الحياة العامة موظفاً ومحرراً عربياً ومترجماً تركياً لجريدة "فرات الرسمية" وكانت تصدر باللغتين العربية والتركية.

ثم تقلد عدة مناصب اخرى تتوزع مابين المحاماة والمحاكم الشرعية وغرفة التجارة والصناعة وعُيّن أيضاً عام ١٨٩٨ نائباً شرعياً لقضاء منطقة راشيا.

اضافة إلى هذه النشاطات قام الكواكبي بانشاء بعض الصحف في حلب مثل جريدة الشهباء عام ١٨٧٦ ثم اصدر في ١٨٧٩ جريدة الاعتدال رغم قصر فترة اعدادها. وقد اعتبرت نتاجات الكواكبي الفكرية جزء من حركة التقدم والاصلاح والتجديد في العالم الاسلامي التي كان من روادها الافغاني ومحمد عبدة في مصر[٣].

اضافة إلى المجهودات الفكرية والسياسية للكواكبي فقد كان كثير التنقل في البلاد الاسلامية فزار مصر وشبه الجزيرة العربية واليمن والحبشة والهند وافريقيا والهند الشرقية.

وكان في هذه الفترة عضواً من أعضاء مدرسة المنار وهي مدرسة أسسها الشيخ محمد رشيد رضا وكان الكواكبي عضواً فاعلاً في إصدار مجلتها أيضاً.

ولم يكن الكواكبي متعصباً فقد كان يعامل المسلمين والنصارى واليهود على قدم المساواة[٤].

وكان همه الوحيد إنجاز التقدم ومحاربة الاستبداد والمناداة بالاصلاحات السياسية والدينية واندمج الكواكبي في الحركة الإصلاحية التي أسسها في باريس ١٨٨٣ كل من الافغاني ومحمد عبدة ويبدو ان منهج الكواكبي في الاصلاح يقوم على تأشير مكامن الخطأ في الحياة السياسية والدينية وتقديم الحلول الناجعة لذلك

---

[٢] مصطفى قصاص، الدور الاصلاحي للكواكبي في المشرق، دار البلاد، القاهرة، ط٢، ١٩٦٧، ص٧.

[٣] د. علي شقير، معالم الاصلاح في فكر السيّد الكواكبي، دار التربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٥، ص٣٧.

[٤] نفس المصدر السابق، ص٥٢.

عبر الآليات والسبل التربوية والفكرية لذا اعتبر من المنادين بتحديث البلاد الإسلامية ومحاولة اللحاق بركب التحدث والحضارة والتحديث الأوروبي.

وبنظرة أجمالية لنتاجات الكواكبي فنجد إن أهم ما كتبه على الاطلاق هما كتابيه ام القرى وكتاب طبائع الاستبداد اللذين خصصهما لشرح واقع البلاد الإسلامية في النواحي السياسية والاجتماعية والدينية، ففي كتابه ام القرى الذي نشر لأول مرة عام ١٩٠٠ في مصر كان يعتقد الكواكبي اجتماع لممثلي الشعوب الإسلامية في مكة المكرمة للتداول في أحوال المسلمين وأسباب تأخرهم وتخيل الكواكبي مشاركة جميع البلدان الإسلامية آنذاك[٥].

وثم عقد أثنا عشر اجتماعاً كانت كلها منصبة على التأكيد على الوحدة الإسلامية ومحاربة الاستبداد والظلم وتحقيق العدالة الاجتماعية، عبر تأشير مواطن الخلل التي أدت إلى انهيار المسلمين وتأخرهم وهي حسب الكواكبي ثلاثة انواع[٦]:

١- أسباب دينية.

٢- أسباب سياسية.

٣- أسباب أخلاقية.

والأسباب الدينية تتركز على تأثير عقيدة الجبر والجدل في العقائد الدينية وتشديد الفقهاء المتأخرين في الدين، أما الأسباب السياسية فهي تشمل الاستبداد المطلق والتفاوت الاجتماعي وحصر الاهتمام بالجباية للضرائب وتجنيد المخبرين، أما الاسباب الاخلاقية فهي تدور حول الاستغراق في الجهاد وانحلال الرابطة الدينية وفقدان أهم الموارد المالية (الزكاة)، أما كتابه طبائع الاستبداد فكان محاولة جادة لوضع حد للاستبداد السياسي والديني ومحاولة بناء دولة حديثة تفصل بين الجوانب الدينية والسياسية[٧].

وهكذا اعتبر بعض الكتاب ان مشروع الكواكبي يتسم بالشمولية والتكامل، فمن الناحية الشمولية لانه ينظر إلى الأمة الإسلامية كافة والتكامل لانه قدم التنظير

---

[٥] نوربير تاربيرو، الكواكبي المفكر الثائر، منشورات دار الآداب، بيروت، ط٢، ١٩٨١، ص٤٥.

[٦] نفس المصدر السابق، ص٤٥.

[٧] نفس المصدر السابق، ص٤٥.

لمعالجة جميع المظاهر التي انتقدها في كتابيه، وتعقيد بعض المحققين ان الكواكبي قد تأثر بالكاتب الايطالي فتوريو الفيري الذي كتب كتاب الاستبداد فترجمه الكواكبي ونقل عنه عبارات بصورة حرفية[٨].

على الرغم من إن محمد رشيد رضا يرد هذا القول ويعتقد ان مباحث طبائع الاستبداد لعبد الرحمن الكواكبي لا يكتبها قلم أوربي ولا يقتبسها شرقي من المراجع الأوربية وخاصة للكاتب فيوري[٩].

ويذكر المستشرق الفرنسي نوربير تابيرو ان الكواكبي ربما قد قرأ روح القوانين لمونتسيكو وحاول تطبيق بعض الأفكار فيه وخاصة المتعلقة بدور الشعب وتقسيم انظمة الحكم إلى الملكية وارستقراطية واستبدادية. ولايمكن الوقوف على حقيقة هذه الآراء لكن يمكن القول ان الفكر الإنساني له منبع واحد هو مقارعة الظلم والاستبداد وتحقيق العدالة الاجتماعية وتقويم انظمة الحكم. بعد حياة حافلة توفي السيد الكواكبي عام ١٩٠٢ وقيل انه مات مسموماً بوشاية من العثمانيين وحسب ما يتفق عليه مؤرخو حياة الكواكبي كالعقاد ومحمد عمارة وغيرهم.

المطلب الثاني: الجهود الفكرية والسياسية للكواكبي في معالجة الاستبداد السياسي:

لقيت دعوة جمال الدين الافغاني إلى انشاء الجامعة الإسلامية صدى في العالم الإسلامي فوضع الكواكبي كتابه "ام القرى" استجابة مباشرة لهذه الدعوة الداعية إلى إعادة الوحدة بين المسلمين وتعزيز جامعتهم[١٠].

ولكن الشغل الاعظم لاهتمامات الكواكبي الفكرية والسياسية هو موضوعة الاستبداد فجاء كتابه الآخر "طبائع الاستبداد" لنقد حالة الاستبداد السياسي وطرح مفاهيم جديدة كالدعوة إلى فصل السلطتين الدينية والسياسية كمرحلة مهمة في القضاء على الظلم الذي كان مستشرياً بغطاء الدين.

---

[٨] محمد عمارة، الاعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي، دار الاندلس، بيروت، ط١، ١٩٨٣، ص٣١.

[٩] عباس محمود العقاد، عبد الرحمن الكواكبي؛ منشورات عويدات، بيروت، ١٩٦٥، ص٥٥.

[١٠] محمد صطفوي، الفكر السياسي للشيخ مٌحمد مهدي شمس الدين، معهد الرسول الأكرم، بيروت، ط٢، ٢٠١٠، ص٨٧.

والملاحظ إن الكواكبي في كتابه "طبائع الاستبداد" تناول مفاهيم السياسة والاستبداد وطبيعتها الواسعة لذا بحث في شؤون الاستبداد من ناحية تأثيره على الدين والعلم والمجد والمال والاخلاق والخوف وكذلك تأثير الاستبداد في الترقي والتربية وشرح مفاهيم أعوان المستبد وكيف يمكن استبدال الاستبداد ويعرف الاستبداد بأنه "اقتصار المرء على رأي نفسه في ما ينبغي الاستشارة فيه" وهو من الصفات الرئيسة في الحكومات المطلقة التي تتصرف في شؤون الرعية دون حساب تؤديه ولا خضوع للمراقبة والتحقيق[١].

وقد ظهر الاستبداد وحسب رأي الكواكبي في مختلف انواع الحكومات وحتى التي تدعي الحكم باسم الشعوب. ومن ناحية العلاقة بين الاستبداد والدين فيلاحظ الكواكبي ان الاستبداد السياسي متولد وناشيء من الاستبداد الديني وتجمع فيهما رابطة قوية.

ويذهب الكواكبي إلى القول بان كلاً من الاستبدادين السياسي والديني يجمعهما هدف اذلال الإنسان وعلى الرغم من هذا فأن الكواكبي لم يقصد في العلاقة بين الاستبداد الديني والسياسي، الدين النقي والخالص من الشوائب وانما يقصد الدين الذي يمثله بعض رجاله المتمسكين بالقشور ومظاهر القدسية[٢].

ويعتبر الكواكبي ان الدين السطحي الذي يمثله الجهلة والاستبداد السياسي يسيران في خط واحد والاتفاق واضح بينهما لأن الاول يتحكم في الضمائر والثاني يسيطر على الاجسام، وكي يبرهن الكواكبي على صدق رؤيته فأنه يستند إلى أدلة وشواهد من التاريخ القديم ولاسيما من امثلة التوراة والانجيل فأنهما يدعوان وحسب رأي الكواكبي الناس إلى الرهبة من قوة عظيمة تسحق امامها الشخصية الفردية وحقوق البشر، بحيث يدعي رجال الدين بانهم واسطة لبلوغ هذا الخالق الجبار ولانفتاح ابواب السماء ولا تتم هذه الواسطة إلا بتقديم التعظيم والازراق وهذا نفس ما يفعله المستبدون[٣].

---

[١] محمد عمارة، الاعمال الكاملة للكواكبي، لمصدر سابق، ص٢٢١.

[٢] عباس محمود العقاد، عبد الرحمن الكواكبي، مصدر سابق، ص٦٦.

[٣] محمد عمارة، نفس المصدر السابق، ص٢٣٨.

والظاهر من كلام الكواكبي ان هذه الظاهرة لها مصاديقهما في الامم الغابرة كفرعون وهامان اللذين ادعوا الآلوهية ولهما رجال دين يديرون أعمالهم الربوبية.

ويرى الكواكبي بان الفلاسفة اليونانيين هم اول من فكر في الاستفادة من التلازم بين الاستبدادين الديني والسياسي فسعوا جاهدين إلى التحايل على ملوكهم المستبدين وحملهم على الاشتراك في السياسة بترويجهم فكرة الاشتراك في الالوهية.

هذا التساوق والموازنة التي يأمل لها الكواكبي ما بين الحكومة السماوية والحكومة الارضية المبنية على أصل الاستبداد أدت إلى إدعاء الجهلة من الحكام إلى بعض خصائص الآلوهية ولكن مع مجيء الرسالة الإسلامية والقرآن الكريم فتم قلب هذه الاوضاع بهدم الشرك ووضع قواعد الحرية وإرساء مبادئ العدل والشورى في بعض فترات الحكم النبوي والراشدي[٤].

وبعد ذلك تسربت الشوائب والعناصر الدخيلة إلى هذا الدين فنتج عنه ضعف المراقبة والمحاسبة فأنتشر الاستبداد بكل مظاهره، لذا فان الكواكبي يؤكد على ان الحكومة المستبدة تكون طاغية في كل فروعها من الملك أو الامير إلى الشرطي فلا يكون كل صنف إلا من أهل طبقته اخلاقاً وكلما اشتد ظلم الطغاة احتاجوا إلى عدد كبير من الاعوان للظلم.

ويقوم الكواكبي بعد ذلك بدراسة اخلاقية فيها ملامح نفسية واجتماعية عن المستبد فيقول: "إن خوف المستبد من نقمة رعيته اكثر من خوفهم بأسه لان خوفه ينشأ عن علمه ما يستحقه منهم وخوفهم ناشئ عن جل وكلما زاد المستبد ظلماً زاد خوفه من رعيته"[٥].

كما إن الكواكبي يرى ان المستبد عدو للحق وعدو للحرية وعدو للعلم ايضاً لان الاستبداد بضغط على العقل فيفسده ويحارب العلم ويفسده أيضاً لذا فالاستبداد أشد وطأة من الوباء والاستبداد بالنسبة للسلوك السياسي والاجتماعي لا ينتظر منه

---

[١] الكواكبي، طبائع الاستبداد، تحقيق: محمدأعمارة، مصدر سابق، ص٢٨١.

[١] الكواكبي، طبائع الاستبداد، نفس المصدر ؟السابق، ص٣٦.

سوى الخراب والمستبد لا يستخدم سوى الأسافل والأراذل فيقال دولة الاستبداد دولة اوغاد.

لقد جسدت تطلعات الكواكبي في الحكم المستنير قاعدة عريضة من المجتمع الإسلامي الذي كان يتوق إلى التخلص من سيئات الحكم العثماني ونشر الأفكار الحديثة في المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكان الكواكبي من أوائل الذين ادركوا بفكر سياسي واضح المعالم ان هذه الظروف الاستبدادية التي يمر بها المسلمون سببها العوامل السياسية المتعلقة بالاستبداد السياسي وسببها أيضاً التحريف المقصود وغير المقصود بالدين الإسلامي من بعض الاشخاص(٦).

لذا كانت النظرية السياسية للكواكبي تميل إلى الأخذ بالديمقراطية الدستورية الذي كان الكواكبي يعتقد ان هذا اللون من الحكم بطابق روح الاسلام السلفي ولا يناقض القوانين الإسلامية في القرآن والسنة(٧).

وفي تشخيص العوامل الدينية التي تؤدي إلى علاج الاستبداد الديني فأنه الكواكبي ينطلق من ضرورة عدم اهمال تعاليم الدين الإسلامي والتحديد الدقيق للمصادر التي يرجع اليها المسلم في تكييف حياته الدينية والسياسية ولاسيما في مجال المعاملات لانها ذات صلة وثيقة بالاصلاحات الاجتماعية والسياسية. والظاهر إن رؤية الكواكبي ربما تقترب من ضرورة إصلاح أصول الفقه والآخذ بما أجمع عليه اهل القبلة لذا كان مفهوم الاجتماع بصورته الدينية أحد المصادر الأساسية التي اعتمد عليها الكواكبي في اصلاحه الديني وبالإضافة إلى اصول الفقه والاجماع ارتكن الكواكبي إلى مصدر ثالث وهو ما سمي باهل "الحل والعقد" لكي تتكون صورة واضحة محددة إسلامياً لتجاوز الخلافات بين المسلمين. وبعبارة اخرى ان الكواكبي استند إلى الأصول المتفق عليها إسلامياً ونبذ الفروع المختلف عليها.

ويذهب بعض الباحثين إلى إن الكواكبي حاول تجاوز الخلافات المذهبية بعرض مبدأ التسامح بين المدارس الإسلامية عن طريق نوع من الاختيار في التشريع

( ) د. عمر مكرم، دور الكواكبي في نهضة المسلمين، منشورات عويدات، بيروت، ط١، ١٩٧١، ص١٧.

( ) د. محمد طي، الكواكبي وصفحات من الاستنارة الإسلامية، دار الصادق، قم، ط١، ٢٠٠٠، ص٨.

والفقه الإسلاميين لحل بعض المسائل الخلافية وقبول التقليد وانتقاد التعصب في تطبيق الشريعة الإسلامية[١٨].

ويقول الكواكبي إن أهم وسيلة لوحدة المسلمين الروحية هم العرب عبر طريق جمعية ام القرى لان العرب حفظتهم المشيئة الالهية من الامراض الاخلاقية والاجتماعية والدينية. وان يكون هناك امام أعظم على رأس هذه الوحدة الروحية وان يكون من قريش اي من العرب وهذا إثارة لموضوع الخلافة التي فقدت من العرب وتسنمها الاتراك وفقدت باعتقاد الكواكبي كل هبتها ومعناها الروحي[١٩].

واقترح الكواكبي بعض الإصلاحات السياسية لمعالجة الاستبداد واسترداد هيبة الخلافة الاسلامية وأهم هذه الاصلاحات:

١- تعيين أو إقامة خليفة عربي قرشي جامع للشرائط في مكة.
٢- تحديد مجلس شورى للخليفة من مكة أيضاً.
٣- يقترح أهل الشورى لانتخاب نائب للخليفة ويعينه الخليفة أو الامير.
٤- تحديد وظائف أهل الشورى ويصادق عليه من قبل أهل السلطة والامارات.
٥- يُعاد تجديد البيعة للخليفة كل ثلاث سنين مع جواز ارتفاع بيعته مع اخلاله بقوانين الشرع الإسلامي لان بيعة الخليفة ترتبط حسب تصور الكواكبي بشرائط مخصوصة.
٦- انتخاب الخليفة وتجديد بيعته أو انعقادها منوط بهيئة الشورى العامة.
٧- يكون الخليفة مسؤولاً عن تنفيذ قرارات الشورى ومتابعة تنفيذها.

إن كل هذه المبادئ التي انطلق منها الكواكبي هي في الأحساس تعاليم للشيخ رشيد رضا في كتابه الخلافة العظمى والتي تتمحور في نسب الخليفة (قريش) واختياره بالشورى بمحكمين عن جميع البادان الإسلامية وتطبيق مبدأ الشورى واستشارة العلماء من اهل الحل والعقد[٢٠].

---

[١٨] محمد عمارة، مصدر سابق، ص٢٨٦.
[١٩] د. علي شقير، مصدر سابق، ص١١٠.
[٢٠] العقاد، الكواكبي، مصدر سبق ذكره، ص٨٩.

ولا يفوت عن الكواكبي في سعيه لاستئصال الاستبداد والجهل تأكيده على التعليم وان لا يقتصر على العلوم الدينية بل يشمل جميع العلوم الطبيعية والرياضيات ودراسة الحكمة النظرية والفلسفة العقلية، وكذلك دراسة السياسة وحقوق الأمم وطبائع الاجتماع والسياسة المدنية وغيرها من العلوم.

كما إن الكواكبي أهتم بمسائل الاقتصاد وتدبير المال فأكد على تطبيق الزكاة بكل دقة وأمانة لكي يشعر المجتمع بالعدالة الاجتماعية ما بين الغنى والفقر والغاء الفوارق الاجتماعية والفقر واختلال الميزانية[١].

وأكد على ضرورة اصلاح السياسة الإسلامية بعد ان تحولت إلى سياسة مطلقة وملكية لذا اعتبر ان العادل الكافر أفضل من المسلم الجائر، وقد سجل الكواكبي في كتابه طبائع الاستبداد (٢٥) سؤال تتعلق بالحياة السياسية تنوعت مابين تحديد مفاهيم الامة والشعب والحكومة والحقوق ووظائف الحكومة وحقوق الحاكمية وتبيان الحقوق الشخصية وتوضيح مبدأ طاعة الأمة وتكاليف الحكومة ووظائف الخليفة والاستعدادات العسكرية للمسلمين واعداد القوة والمراقبة على الحكومة وحق الأمة في السيطرة عليها وحفظ الأمن العام وحفظ السلطة عبر القانون وتأمين العدالة القضائية وبيان التكاليف الاقتصادية في الدولة الإسلامية وتقرير النفقات وكيفية وضع القوانين والتفريق بين السلطة الدينية والسياسة والسعي في العمران ورفع الاستبداد[٢].

ويذكر الكواكبي ثلاثة طرق لمعالجة الاستبداد هي:

١- إن الأمة التي لا تشعر بالآم الاستبداد لا تستحق الحرية.

٢- الاستبداد لا يقاوم بالقوة بل باللين والتدرج وترقي الأمة في الإدراك والتعليم.

٣- يجب قبل مقاومة الاستبداد تهيئة ما يكون بديلاً عن الاستبداد[٣].

كما إن الكواكبي انتقل سياسة العثمانيين في السياسة والإدارة والقوانين كسبب مهم في نشر الاستبداد في العالم الإسلامي.

---

[١] د. محمد طي، مصدر سابق، ص٧٦.

[٢] الكواكبي، طبائع الاستبداد، ص١٤٦.

[٣] نفس المصدر، ص١٤٧.

المبحث الثاني: الطروحات الفكرية والسياسية للشيخ النأييني في مناهضة الاستبداد

يتناول هذا المبحث النشأة الشخصية والتكوين الفكري والفقهي للشيخ النأييني وملامح رؤيته الفكرية في بلورة موقفه السياسي من الاستبداد الديني وبناء دولة المواطنة.

المطلب الأول: الشيخ النأييني: النشأة والتكوين الفكري والديني:

ولد الشيخ محمد حسين النأييني في سنة ١٢٧٣هـ الموافق ١٨٥٧ ميلادية في مدينة نائين التابعة لمحافظة أصفهان بايران في أسرة دينية معروفة حين كان والده الشيخ عبدالرحيم وكذلك اجداده يتمتعون بلقب شيخ الإسلام وهو يعادل لقب المفتي في البلاد العربية[٢].

اكمل النأييني دراسته الأولية في نائين ثم هاجر إلى أصفهان لاكمال دراسته وحضر ابحاث كبار علمائها ثم قصد العراق وكانت المرجعية العليا للسيد محمد حسن الشيرازي في سامراء فحضر دروسه وكان في هذه الفترة نشطاً ودؤوباً ولامعاً في دروسه واستوعب كليات المبنى الفقهي والأصولي بشهادة اساتذته وواصل حضور دروس المجدد الشيرازي حتى وفاته ١٨٩٥[٢].

ثم سافر إلى كربلاء فحضر درس آية الله الاصفهاني والسيد اسماعيل الصدر ثم هاجر إلى النجف لينهي تحصيله العلمي ومبتدئاً دورة عطائه الفكري والفقهي وكانت المرجعية في هذه الفترة معقودة للشيخ محمد كاظم الخراساني فلم يرغب الشيخ النأييني الشروع بالتدريس في ظل وجود الشيخ الخراساني ففضل الشيخ النأييني التعاون مع الخراساني الذي كان يعقد مجلس كبار العلماء للتدارس في المسائل العلمية المعقدة وكان الشيخ النأييني وجهاً بارزاً من وجود هذا المجلس.

اضافة إلى كون النأييني اصبح المساعد الايمن للخراساني في القضية الدستورية لاصلاح الحياة السياسية في ايران. وتميز النأييني عن أقرانه بمكانته العلمية الرفيعة

---

[٢] محسن الامين، اعيان الشيعة، ج٦، ص٥٤أ، دار الاضواء، بيروت، ط٢، ١٩٦٦، ص٥.

[٢] أغا نبرك الطهراني، نقباء البشر، دار العودة، بيروت، ج٢، ص٥٩٣، ١٩٧٢.

فكان حلقة علمية مشعة لازال شعاعها متواصلاً في الدراسة الحوزوية ولازالت نظرياته تتداولها الاوساط العلمية وتهيمن على الفكر الاصولي في هذه المرحلة[ ]. فبرز الشيخ النأييني مرجعاً للتقليد في النجف إلى جانب السيد ابو الحسن الاصفهاني، وشارك النأييني في التطورات السياسية في العراق بدءاً من حركة المشروطة والتصدي للاحتلال البريطاني عام ١٩١٥ اضافة إلى مشاركته الفاعلة في ثورة العشرين التحررية التي استمدت فكرها السياسي من الحركة الدستورية التي طالب بها العلماء وقد رفض النأييني مع العلماء فكرة ترشيح ملك لعرش العراق مالم يضمن ضمانة تامة استقلال العراق وانتهاء الانتداب البريطاني ودعا النأييني إلى تشكيل حكومة عراقية مستقلة مقيدة بدستور ومجلس نيابي واعتبرها هدفاً له الاولوية على مسألة عرش العراق[ ].

وقد رفض النأييني مع بقية العلماء في العراق المعاهدة البريطانية – العراقية وفكرة ترشيح الامير فيصل لعرش العراق مما أدى إلى نفيهم إلى ايران ثم تمت عودتهم إلى العراق في آذار ١٩٢٤ مقابل تعهدهم بعدم التدخل في الشؤون السياسية مستقبلاً، وتمتع النأييني بسجايا روحية وأخلاقية قل نظيرها اضافة إلى نبوغه العلمي كان اماماً في الأدب واللغة، توفى الشيخ النأييني عام ١٩٣٦ في بغداد.

المطلب الثاني: الطروحات الفكرية للشيخ النأييني في مقاومة الاستبداد السياسي:

لقد عالج الشيخ النأييني المسألة الدستورية في ضوء عناوين العدالة والمساواة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ووفق مبدأ ولاية الفقيه أيضاً. وتصدى الشيخ النأييني لبقايا التحجر والانغلاق الديني والسياسي وعمل على إشاعة الحرية والمساواة والعدالة واعتبر إن ذلك منحصر في تدوين الدستور وإنشاء مجلس للشورى ومحاربة الاستبداد[ ].

ولأجل إثبات شرعية هذه المطالب المستجدة على الصعيد الفقهي قام بتأليف رسالته المسماة "تنبيه الأمة وتنزيه الملة" والتي اعتبرت فكراً سياسياً تجديدياً في نظر الكثير من الباحثين لما تمتاز به من أصالة وتأصيل للأفكار وترابطها ومتانة الأدلة

[ ] عبد الكريم آل نجف، النأييني، مدرسة الأصول النجفية، دار التقريب، قم، ط١، ١٩٩٥، ص٢٢.

[ ] رشيد الخيون، المستبدة والمشروطة، دار الجمل، المانيا، ط١، ٢٠٠٠، ص٥٧.

[ ] رائد عبد الرحمن، المشروع الاصلاحي للشيخ النأييني، دار العودة، بيروت، ط١، ٢٠٠٠، ص٢٩.

وتناسقها في محاربة الاستبداد السياسي والديني، فحصلت تبعاً لذلك نقلة نوعية على صعيد الفقه السياسي الإسلامي لأسباب كثيرة في مقدمتها ان الشيخ النأييني طرح هذه الأفكار كمشروع للحكم والدولة وتأسيس الدستور والمجلس النيابي (الشورى)( ).

والحقيقة ان الشيخ النأييني في طروحاته الفكرية كان سباقاً لتأكيد عدم مشروعية الحكم الاستبدادي واحتياج الناس والامة إلى دستور ومجلس شورى منتخب اضافى إلى امضاء الفقيه الجامع للشرائط لحركة الدولة السياسية حتى تتصف قراراتها بالشرعية اي الأخذ بمبدأ اشراف الفقيه على عمل الحكومة والسلطان.

وافرز الفكر السياسي للشيخ النأييني عدة شواغل تتعلق بطبيعة الحكم والدولة فهو يتصور الدولة على أربعة أشكال هي دولة المعصوم المفقودة في زماننا الحاضر ودولة الفقيه الجامع للشرائط وهي غير قائمة ودولة ملكية مقيدة بدستور ومجلس شورى ويمضي الفقيه أو مجلس الفقهاء قراراتها لاكتساب الشرعية ودولة مستبدة( ).

ومع فقدان الاولى وعدم قيام الثانية يدور الأمر بين الدولة ذات الشكل الثالث والرابع ومن الواضح ان اختيار الشكل الثالث هو الاختيار العقلاني والشرعي الصحيح بوصفه حلاً وسطاً بين الحكومة الشرعية للإمام المعصومن الغائب أو نائبه العام وبين الحكومة المستبدة. لذا لم يكن الشيخ النأييني في مقام اثبات مشروعية الحكومة الملكية الدستورية اثباتاً مطلقاً، وفي هذا الصدد يقول "إن من قطعيات مذهب الإمامية هو إن ما كان من الولايات العمومية (الوظائف الحسبية)" محرزاً عدم رضا الشارع المقدس باهمالها موكولة إلى الفقهاء في عصر الغيبة حيث نعتقد ثيابتهم فيها قدر متيقن وما وثابته في الضرورة حتى مع عدم ثبوت النيابة العامة في جميع المناصب وحيث كان عدم رضا الشارع باختلال النظام وذهاب بيضة الاسلام من الضرورات الواضحة والاهتمام بحفظ الممالك الاسلامية وانتظامها اكثر من اهتمامه بالأمور الحسبية لهذا كان على الفقهاء والنواب العمومين إقامة الوظائف المذكورة"( ).

( ) وجيه كوثراني، الفقه والسلطان، دار الراشد؟ بيروت، ط١، ١٩٨٩، ص١٥٢. ٢

( ) عبد الكريم آل نجف، مصدر سابق، ص٧٧. ٣

( ) الشيخ النأييني، تنبيه الامة وتنزيه الملة، مصدر سابق، ص٥٧. ٣

والشيء الجدير بالذكر إن الشيخ النأييني نظر إلى السلطة في الإسلام كحقيقة تعود إلى باب الأمانة وولاية أحد المشتركين في الحقوق الإنسانية العامة من دون ان تكون هناك أي مزايا للشخص المتصدي لها، لذا اعتبر الشيخ النأييني ان تقييد السلطة وتحديدها من أظهر واكمل ضروريات الدين الإسلامي لمنعها من الاستبداد والقهر[ ].

وعلى الرغم من اختلاف المذاهب الإسلامية في تحديد شرعية السلطة لكن الشيخ النأييني يذهب إلى وجوبها مع غض الطرف عن أهلية المتصدي لها لانه القدر المتيقن والمتفق عليه بين ابناء الأمة الإسلامية ولانه أيضاً من ضروريات الشريعة الإسلامية.

لقد أنطلق الشيخ النأييني في محاربة الاستبداد السياسي والديني من منطلقين أحدهما أسلامي عام والآخر إمامي خاص، فمن ناحية المنطلق الإسلامي العام يقرر الشيخ النأييني إلى إت انقياد الأمة إلى تحكم الطواغيت ليس فقط ظلماً وحرماناً لنفس الشعب والأمة من أعظم المواهب الالهية بل هو أيضاً عبارة عن عبودية اولئك الجبابرة ومن مراتب الشرك بمبدأ الحاكمية[ ].

ومن هذه الجهة يعتقد الشيخ النأييني إن تحرير الأمم من مراتب الاستبداد والتجبر وتخليص الشعوب من نير الظلم من أهم مقاصد الشريعة الاسلامية وأهداف الأنبياء ودور العلماء والفقهاء هو امتداد لهذه المهمة المقدسة.

كما إن السلطنة التي صرحت بها الأديان وأقرها العقلاء عبارة عن وديعة يجب الانقياد لشرائطها وموجباتها لهذا فهي مغايرة ومتقاطعة مع حقيقة الاستبداد[ ]. اما بالمنطلق الثاني ووفقاً للمفاهيم الإمامية فأن الشيخ النأييني يرى إن استبداد السلطان ينطوي على غصب قيام الإمامة وأغتصاب لحقوق الناس والنيابة العمومية (نيابة الفقهاء)، وهنا يشير الشيخ النأييني إلى مقاربة مفادها بإمكانية صدور الأذن عن الفقيه لاسباغ الصفة الشرعية على الحكم الدستوري بخلاف الحكم الاستبدادي الذي لا يقبل أي تصحيح لاحق.

[ ] د. مصطفى الامين، الشيخ النأييني والحركة الدستورية في ايران، قم، ط١، ٢٠٠٩، ص٣٧.

[ ] نفس المصدر السابق، ص١٤٧.

[ ] الشيخ محمد هادي يوسفي، الفكر السياسي للشيخ النأييني، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص٥٢.

لذا فأن رؤية الشيخ النأييني في محاربة الاستبداد تتوضح في شرعية الحكم الدستوري أو الحكم المشروط وتقيد سلطات الحاكم الجائر بأذن وامضاء الفقيه أو الركون إلى حكم الفقيه الذي يرى الشيخ النأييني انه مستند إلى آفاق الشريعة والفقيه مأذون من قبلها يتولى هذا المقام وفقاً لاصولها ومقرراتها[٥].

لهذه المعطيات كان الفكر السياسي للشيخ النأييني في مقارعة الاستبداد الديني والسياسي متركزة على بيان ماهية السلطة أولاً في الاسلام وتقيدها ومشاركة الشعب وفق قاعدة الامانة والولاية ومشورة العقلاء ومسؤولية الحاكم أمام الأمة وتدوين الدستور وتشكيل مجلس شورى وطني مكون من عقلاء وحكماء الأمة والخبراء العالمين بمقتضيات العصر.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والأختلاف بين الشيخ النأييني والشيخ الكواكبي (مقارنة تحليلية):

يعكس البحث في تتبع الفكر السياسي الإسلامي في شخصية النأييني والكواكبي قدراً من التعميم في أبعاد فكر النهضة والتجديد والإصلاح وتأكيد الهوية الثقافية الإسلامية من خلال الالماع إلى مفاهيم ومضامين الآراء السياسية لكل من الشيخ النأييني والشيخ الكواكبي ومحاولة ارساء قيم مناهضة الاستبداد الديني والسياسي[٦].

ولعل هذه المحاولة تجسيد لمحاولة الفكر السياسي الإسلامي في التحدي والاستجابة لظروف العصر ومقتضيات المرحلة السياسية والفكرية للمجتمع الإسلامي في احتواء نزعات الاستبداد على الرغم من اختلاف المنطلقات والسمات الثقافية والعقائدية، هذا بالتأكيد يقودنا إلى تسجيل ابرز الالتقاء والافتراق بين شخصيتي الشيخ النأييني والكواكبي فكلاهما كانا من ابرز وجوه الإصلاح والتجديد على ساحة الفكر

---

[٥] نفس المصدر السابق، ص٥٢.

[٦] نفس المصدر السابق، ص٦٨.

السياسي الإسلامي في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كما انهما من مؤسسي الفقه السياسي المستند إلى مفاهيم الشريعة الإسلامية. وأبرز ما بث من أفكار سياسية في المصطلحات المتداولة من الدستور والدستورية والمشاركة السياسية والحكم المقيد والبرلمان والتمثيل الشعبي وغيرها. وان كل من الشخصيتين لم يقفا على حدود الشريعة في مقارعة الاستبداد بل تجاوزا كل منهم إلى صيغ التحديث من نتاج الفكر السياسي الاوربي.

كما يؤشر إن كل من طروحات الشيخ النأييني والشيخ الكواكبي اتسمت بالشمولية والعمق والتكامل لانهما كليهما نظر إلى واقع الأمة الإسلامية ولم يحصرا فكرهما بحدود بلديهما أو المشتبيات الفكرية أو المذهبية لهما، كما إن كلب منهما أسس لمعالجات نظرية وفكرية دقيقة حول مسائل الحكم والسلطة وضع إحتكار السلطة وطرح البدائل الموضوعية في هذا المجال.

كما إن الشيخ النأييني والشيخ الكواكبي كانا شديدا النزوع نحو التحرر والخروج من الجمود العقائدي والديني وتأصيل المساواة والحرية وحكم القانون لمنع الاستبداد السياسي والديني. كذلك ويمكن القول وفقاً لعدد من آراء الباحثين ان كلا الرجلين نجحا في بلورة نظرية سياسية للإصلاح السياسي ضد الاستبداد وتحديد آليات ومحددات هذا الإصلاح.

أما أهم نقاط الاختلاف والافتراق بين الشيخ النأييني والشيخ الكواكبي فيمكن القول ان الشيخ النأييني ركز على معالجة الاستبداد من موقعه كفقيه يرى من وظيفته الاصلاح والتغيير. فيما كان الشيخ الكواكبي ينطلق في مقاومته للاستبداد من رؤية سياسية، كما إن الشيخ النأييني كان متأثراً بأفكار وارهاصات الحركة الدستورية في ايران ولم يكن على الارجح قارئاً لأفكار المفكرين الاوربين على عكس الشيخ الكواكبي الذي يرى بعض الكتاب قراءته لمونتسكيو وكتاب الكاتب الايطالي فتوريو الفيري "الاستبداد" وتأثره فيه على الرغم من اختلاف المنهجية والطرح العلمي وتباين الصياغات النظرية والموضوعية،

الخاتمة:

شكلت آراء وطروحات كل من الشيخ النأييني والشيخ الكواكبي نقلة تجديدية إصلاحية في معالجة الاستبداد الديني والسياسي الذي كان معاصراً لكل من المفكرين.

كما يمكن القول إن الفقه السياسي والفكر السياسي الإسلامي في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تأثراً بالصياغات الفكرية والنظرية لكل من الشيخ النأييني والشيخ الكواكبي، لقد سبق الشيخ النأييني والشيخ الكواكبي عصريهما بأفكار سياسية غاية في العمق والشمول والتحديث واعتبرت أفكارهما مؤشراً واضحاً على مواكبة الدين الإسلامي لطروحات العصر ومعالجة الاستبداد بثورية الإصلاح، للوصول إلى صياغة نظرية سياسية إسلامية للشأن العام اجتماعياً وسياسياً، ضمن سياقات تأريخية ودينية وعقائدية مثلت تصوراً واضحاً لآليات الاصلاح وليس فقط مناهضة الاستبداد، كما إن الشيخ النأييني والشيخ الكواكبي استطاعا براعة توظيف المفاهيم الإسلامية في تكامل نظرية سياسية تأخذ بمفاهيم الفكر الاوربي وصياغاته في الديمقراطية ونبذ الحكم الفردي والاستعانة بالشورى والحكم التمثيلي المستند إلى الدستور والقانون الاساسي، بعبارة اخرى إن مؤلفات الشيخ النأييني والشيخ الكواكبي كانت علامة فارقة ومفصلية في تاريخ الحكم الدستوري المقيد بالقانون.

الملخص

شكل الاستبداد ومكافحته الموضوعة الأهم في الفكر الإسلامي في القرن التاسع عشر وأتسعت مديات معالجة الاستبداد السياسي عند أهم مفكري المسلمين لاسيما عند الكواكبي والنأييني وعلى الرغم من أن الكواكبي قد قدم مساهمته الفكرية الأولى في بيان أخطار الأستبداد عبر رؤية فكرية وأيدولوجية متماسكة لكنه كان ناظراً إلى الواقع العربي الإسلامي الخاضع للخلافة العثمانية، وأهتم بسبل محاربة هذا الاستبداد والطرق الكفيلة برفعه، كما ان النأييني كتب في الاستبداد السياسي عبر تأصيل فقهي معاصر متجاوزاً الخصوصيات المذهبية ومتمسكاً بالأطر والآليات الديمقراطية والقيم التحديثية متجسدة في المجالس النيابية والشوروية.

Abstract:

Contributions of Al-Kawakebi and Al-Naeiny represent most important intellectual deal with the subject of despotisim, which demonited on the Arabic – Islamic political life in the nineteenth century. Al-Kawakebi treated with despotism with though vision to reach a solution to fight this phenomenon, but Al-Naeiny wrote his book on despotism via addressing contemporary doctrinal.